

الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق*

الأستاذ المساعد الدكتور حسن لطيف الزبيدي والباحث صادق جبر فخري
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

أولاً: المقدمة

عرف تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ بأن التنمية البشرية هي «عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس» فيما ان الشاغل الرئيس لعملية التنمية- على وفق هذا المفهوم- هو الناس والخيارات المتاحة أمامهم، وبما ان الأخيرة متعددة ولا تحدها حدود، كما ان تلك الخيارات تؤثر وتتأثر سلباً وإيجاباً بالعديد من المتغيرات والظواهر والأحداث التي تمس حياة الناس، وأحد تلك الظواهر هي ظاهرة الإرهاب التي تتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار فضلاً عن تأثيرها في جوانب الحياة المختلفة والتي تؤدي الى تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية، اذ يقلص الإرهاب من الخيارات المتاحة أمام الناس، كالتمتع بحياة صحية ومديدة، وأن يكونوا متعلمين، والحصول على مستوى معيشي لائق، والعديد من الخيارات الأخرى كالحريات العامة وحقوق الانسان والديمقراطية.. وغير ذلك. من هنا تتوكد أهمية البحث والتأثيرات التي يمارسها الإرهاب على التنمية البشرية من خلال تدهور قيمة دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية المتمثلة بدليل الصحة، دليل التعليم، دليل الدخل. فضلاً عن تأثيراته المختلفة على أمن الانسان وحقوقه المختلفة والديمقراطية والحوكمة.. الخ.

وبالرغم مما يتسم به الإرهاب من تعقيد وغموض سواء ما يتعلق بالمفهوم والتعريف لعدم قبول تعريف متفق عليه أم بالإحصاءات والبيانات المتعلقة به لعدم وجود احصاءات دقيقة وشاملة بشكل يُعتمد عليها، بيد انها ظاهرة تطورت بمرور الزمن لوجود عوامل متعددة تقف خلفها؛ لذا اتخذت أشكال مختلفة ومعقدة، إلا ان البحث يستدعي التغلب على جميع الصعاب التي تواجه الدراسة وتذليلها؛ من أجل دراسة العلاقة بين الإرهاب وآثاره على التنمية البشرية، ومعرفة حجم ذلك التأثير الذي يُخلفه على أوضاع التنمية البشرية. كما انها تفتح الباب لدراسة ظاهرة الإرهاب ليس بحد ذاته فحسب، بل بوصفه ظاهرة لها ارتباطات أمامية وخلفية بظواهر أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية. لقد اختير العراق في هذا البحث بوصفه أحد أكثر بلدان العالم الذي نال نصيبه من أعمال العنف والإرهاب التي تسببت في زعزعة الأمن والاستقرار ولاسيما في حقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي (٢٠٠٣-٢٠١١) التي تُشكل انعطافة كبيرة في تاريخ العراق الحديث بفعل ما أنتجت من تبدلات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة. وتسببت في عدم احرازه مستويات تنموية متناسبة مع امكاناته وحاجات سكانه.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنّ الإرهاب يؤثر سلباً في مؤشرات التنمية البشرية في العراق من خلال تأثيراته المباشرة على أمن الانسان وما يمثله من تهديد لحياته، فضلاً عن التأثير غير المباشر في قدرات الناس في الوصول الى موارد الصحة والتعليم والدخل. وهذا ما سنحاول اثباته في الاقسام التالية من البحث.

ثانياً: مفهومي الإرهاب والتنمية البشرية

لقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بأنها «عملية توسيع الخيارات أمام الناس». وتتمثل هذه الخيارات في أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكونوا متعلمين ويتمتعوا بمستوى معيشي لائق. وخيارات اضافية أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان المكفولة واحترام الانسان لذاته^(١). ويذهب محبوب الحق الى القول بأنه «مصطلح يهدف الى زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحداً من هذه الفرص، وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الانسانية، فهو يعني: تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس أنفسهم»^(٢). وبالتالي فإنّ مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم واسع وشامل. وهو يغطي جميع الخيارات في جميع المجتمعات البشرية وفي جميع مراحل التنمية. فإنه يوسع حوار التنمية من مجرد مناقشة الوسائل لمناقشة الغايات النهائية. كما يتعلق بتوليد النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لتوزيعه، كما يُعنى بالاحتياجات الأساسية كما هو الحال مع طائفة شاملة من تطلعات البشر. إذ ان مفهوم التنمية البشرية ينسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية^(٣).

يتضح من خلال ما سبق بأنّ نهج التنمية البشرية قد استوعب متغيرات كثيرة وما زال هناك الكثير، وفقاً لأهم التطورات والتحويلات التي تؤثر في سيرورة العملية التنموية، وبما يسهم في نجاح تلك العملية بجميع أبعادها، وبذلك يتمتع نهج التنمية البشرية بمرونة كبيرة ومتجدد دائماً. أما فيما يتعلق بالإرهاب، فبالرغم من طابعه السياسي، إلا أننا سنحاول التركيز على تحليلها من وجهة نظر اقتصادية، وما يترتب عليها من آثار تظهر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما تكمن أهمية العوامل الاقتصادية في بروز وتفاقم الإرهاب من خلال سعي الانسان الى العيش الكريم واللائق به وبيئانته والذي يمكنه من استمرار حياته من خلال توفر مقوماتها الأساسية، وعندما لا يجد ذلك ستتوفر له الارضية الخصبة للتطرف والكسب غير المشروع.

وعلى صعيد المفهوم فإنّ إمكانية ايجاد تعريف متفق عليه فهو أمر صعب المنال، ويُعزى ذلك الى عدد من الاسباب منها تضارب المصالح بين الجهات المختلفة واختلاف وجهات النظر حول الظاهرة، وتنوع الخلفيات الإيديولوجية بشكل كبير واختلاف العقائد والأفكار، واختلاف النظم والبيئة الاجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في صياغة رؤى واتجاهات الباحثين في هذا الميدان. ويرى بروس هوفمان أنّ الإرهاب هو مصطلح ازدراي وذا دلالات سلبية في جوهرها يتم تطبيقها بصفة

التركي للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

عامة على أحد الأعداء والمعارضين^(٤). فهناك الكثير من الجهات الدولية تتعمد اللبس والغموض في هذا المفهوم ليبقى يدور في حلقة مبهمة وغير واضحة المعالم من أجل تحقيق أهدافها.

وان أغلب التعريفات حول الإرهاب قد جاءت مقتصرة على وصف الظاهرة بما يتناسب ورؤى أصحابها وإن اشتركت في الإشارة الى العنف المستخدم وأشكاله، في حين نجد بعضها قد أغفل الإشارة الى ضحايا العنف وأبقت الإرهاب قاصراً على ذلك الموجه ضد الدولة والأجهزة الحكومية أو انها لا تذكر الدوافع والأسباب التي تهدف اليها العنف، ومنها من لا ينظر الى الإرهاب بوصفه ظاهرة لها جوانب متعددة ويقتصر على بعدها السياسي.

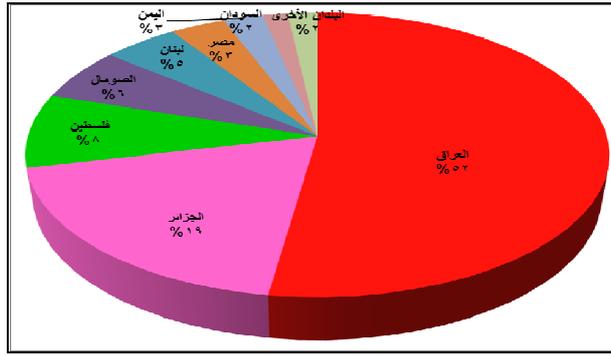
ومع الأخذ بنظر الاعتبار صعوبة الوصول الى تعريف الإرهاب، إلا أننا نقول ولو توفيقاً انه: استخدام العنف أو التهديد من قبل أفراد أو جماعات، منظمات أو حكومات، ويستهدف المدنيين أو أجهزة الدولة بما يحدث أضراراً معنوية أو مادية مختلفة من خلال اثاره الرعب والفوضى وفقدان الأمن وعد الاستقرار التي تؤثر على حياة الناس ومصالحهم وخياراتهم، ويكون ذلك بدوافع سياسية أو اقتصادية أو دينية أو أيديولوجية.

ثالثاً: احصاءات الإرهاب: عرض تقويم

لا يخفى على أحد ان هناك شحة كبيرة في البيانات والاحصاءات المتعلقة بقضايا الإرهاب؛ لما تنطوي على الأخير من تعقيد وغموض يكتنفها الى حد بعيد من حيث المفهوم والأبعاد. وهو ما يستدعي الاختيار بعد التدقيق، لذلك سنعمد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) والتي تتسم بالشمولية بخلاف قواعد البيانات الأخرى والمتعلقة بقضايا الإرهاب، والتي لم تعط مثل هذه البيانات التفصيلية. والتي يصدرها الاتحاد الوطني المعني بدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب (The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism) والمعروف باسم (START) وهو مركز أبحاث أكاديمي، مقره الرئيس في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسس والتزم بالدراسة العلمية للأسباب والعواقب البشرية للإرهاب في جميع أنحاء العالم^(٥).

عند مقارنة العمليات الإرهابية في العراق بباقي البلدان العربية فنجد بأنه أكثر بلدان المنطقة العربية معاناة منها خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٠)، إذ بلغت نسبتها ٥٢% من مجمل العمليات الإرهابية في البلدان العربية، وحصلت أغلب تلك العمليات الإرهابية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وفي المرتبة الثانية بعد العراق نجد الجزائر والتي طالتها ١٩% من العمليات الإرهابية، تليها فلسطين (٨%)، ثم الصومال (٦%)، ولبنان (٥%). أي ان الإرهاب يتركز بنسبة ٩٠% في البلدان المذكورة من إجمالي العمليات الإرهابية في الوطن العربي، بينما نجد ما تبقى وهي نسبة ١٠% فقط تتوزع على بقية البلدان العربية الأخرى. (يُنظر الشكل ١).

الشكل (١): النسب المئوية للعمليات الإرهابية في العراق والبلدان العربية للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع:

www.start.umd.edu

رابعاً: تطور أوضاع التنمية البشرية في العراق

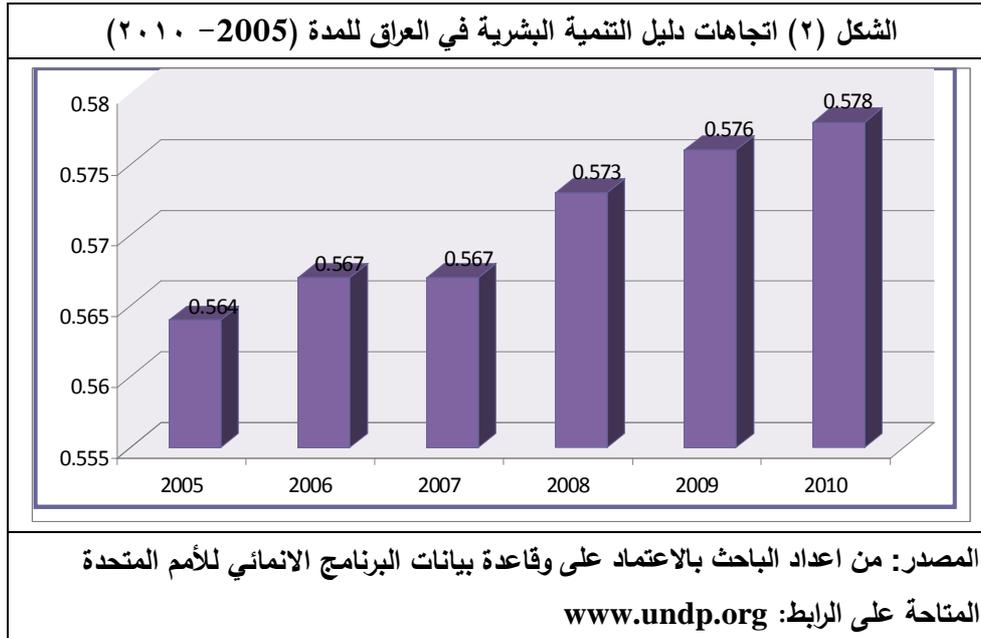
عند دراسة التنمية البشرية لبلد أو اقليم ما لا بد من عرض أهم التغيرات التي طرأت على مستوياتها ومؤشراتها خلال مدة زمنية ماضية، وأهم التطورات التي حصلت في مؤشر دليل التنمية البشرية وأدلته الفرعية. وهذا ما سنبينه فيما يتعلق بتطور أوضاع التنمية البشرية ومؤشراتها في العراق.

إنّ أوضاع التنمية البشرية في العراق تكشف، بالرغم من قصور البيانات، عن تدهور كمي ونوعي فيها. نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب الداخلية والخارجية وسنوات العقوبات الطويلة، فتأثير تلك الظروف أعمق من أن تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عالٍ من التجريد والعمومية. كما أنّ هذه الظروف سترافق آثارها وانعكاساتها السلبية مسيرة التنمية المستقبلية والمستوى الذي يُمكن أن تصل اليه التنمية البشرية^(٦).

وعلى الرغم من امتلاك العراق للثروات الطبيعية والبشرية إلا أنّه يتسم بنسق غير متجانس عن ذلك تماماً؛ لم تصب كل تلك الامكانيات في انجاح عملية التنمية، فأصبح يعاني الكثير من مواطن الفشل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى وصف أنه «شعب فقير في بلد غني». إذ أنّ مسارات التنمية البشرية لم تسر بموازاة ما له من امكانيات اقتصادية، فثمار النمو الاقتصادي لم تُوظف بشكل أمثل بما يُساهم في الارتقاء بنوعية الحياة كالصحة والتعليم وفرص كسب الدخل والمساواة. فإذا كانت بعض البلدان قد انتقلت على مدى عقدين من الزمن من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة الى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، فإنّ العراق يُعد البلد الوحيد في العالم (والجزائر الى حد ما)، من بين البلدان التي تتمتع بثروات بشرية ونفطية كبيرة تقع ضمن المجموعة الأدنى من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة^(٧).

تعتمد الاتجاهات التي وردت آنفاً في حساب دليل التنمية البشرية ومكوناته وفقاً لطريقة قياس مختلفة عن الطريقة الأحدث التي تم اعتماد في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ والتقارير التي

تبعته. وهذا ما يتضح من خلال اتجاهات دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) وكما وردت بحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. إذ نلاحظ من خلال الشكل (٢)، إن دليل التنمية البشرية في العراق قد بلغ في عام ٢٠٠٥ نحو ٠.٥٦٤. وبذلك احتل الترتيب ١٣٤ بين بلدان العالم التي يشملها التقرير البالغة ١٧٧ بلداً. ارتفع الى ٠.٥٦٧ في عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ليكون بالترتيب ١٤٣ بين بلدان العالم الـ ١٨٢ التي شملها التقرير. بعد ذلك ارتفعت قيمة الدليل عام ٢٠١٠ إلى ٠.٥٧٨ وبالترتيب ١١٤ بين بلدان العالم الـ ١٦٩ التي شملها التقرير.



وتعد الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوأ الأوضاع في المنطقة. وقد أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرين الأخيرة أن الوضع الصحي للسكان قد تدهور كثيراً، ويشير مسح أحوال المعيشة 2004 إلى أن وضع العراق يُعد حرجاً، مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة، كما نجد تدهوراً خطيراً في هذه المؤشرات مقارنة مع الإحصاءات السابقة. كما سجلت مستويات الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين تراجعاً كمياً ونوعياً بسبب خفض الإنفاق على الصحة وضعف التخطيط وتدني كفاءة المؤسسات الصحية وتداعيات الارهاب والتوزيع غير العادل للمؤسسات الصحية والعاملين فيها بين المحافظات وفي داخل كل منها بين الريف والحضر. كما أهمل تدريب الملاكات الطبية والصحية وأصبحت معزولة عن العالم وعاجزة عن مواكبة المعرفة والخبرات الحديثة مما تسبب بهجرة كبيرة للعقول العراقية إلى الخارج^(٨). إلا أنه بالرغم من ذلك فهناك تطورات متواضعة في هذا المجال، إذ تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل العمر المتوقع ارتفع من ٦٧.٥ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٧١.٣ سنة في عام ١٩٩٥،

إلا أنه شهد انتكاسة أخرى في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عندما انخفض إلى ٦٧.٨ سنة نتيجة العنف والإرهاب المتصاعد، وارتفع مرة أخرى بوصوله في عام ٢٠١٠ إلى ٦٨.٥ سنة^(٩). ومع انخفاض مؤشر العمر المتوقع للحياة في العراق، يلاحظ أن مؤشر الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين ويُعد من بين أعلى ثلاث دول عربية، فقد بلغت نسبته المئوية ١٩.٤% في العراق و ٢٦.١% في السودان^(١٠).

بالمقابل أحرز العراق تحسناً في خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٦) من ٦٢ حالة وفاة إلى ٤١ حالة وفاة لكل (١٠٠٠) حالة ولادة حية. في حين ان المستهدف بحلول ٢٠١٥ هو ١٧ حالة وفاة لكل (١٠٠٠) حالة ولادة حية^(١١). أما بالنسبة للأطفال الرضع أيضاً فقد أحرز تقدماً إذ انخفض معدل الوفيات الأطفال الرضع من ٥٠ حالة وفاة إلى ٣٥ لكل (١٠٠٠) ولادة حية. كما بلغت معدل وفيات الامهات في عام ٢٠٠٧ حوالي ٨٤ حالة وفاة لكل (١٠٠٠٠٠) حالة ولادة حية. إلا أنها ما زالت تشكل نسبة كبيرة بالمقارنة بالعديد من الدول، وهو ما يضع العراق ضمن مجموعة مكونة من ٦٨ دولة في العالم تشكل ٩٧% من مجموع وفيات الأمهات. ويسعى العراق لبلوغ ٢٩ حالة وفاة لكل (١٠٠٠٠٠) حالة ولادة حية بحلول ٢٠١٥^(١٢).

كما سجلت معدلات الأمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقد الأخيرين إضافة إلى انخفاض معدلات القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الأمية ٢٨% من إجمالي السكان بعمر ١٠ سنوات فأكثر، وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك أسهم ارتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية^(١٣).

أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فمن المقدر أنه قد انخفض من حوالي ٣٦٠٠ دولار كان قد وصل إليه في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، إلى ما بين (٧٧٠-١٠٠٠) دولار عام ٢٠٠١، وارتفع مرة أخرى بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣؛ بعد رفع العقوبات الاقتصادية، كما ارتفعت الأسعار بعد الاحتلال من العام نفسه بنسبة ٢٠%^(١٤). وإزاء هذا المستوى المتذبذب من القدرة الدخلية، ظلت أنماط الإنفاق الاستهلاكي الأسري تميل لإشباع الحاجات الأساسية ومنها بشكل خاص، مجموعة السلع الغذائية. ومن الطبيعي أن تنخفض تبعاً لذلك أوجه الإنفاق الأخرى الضرورية والكمالية. وقد تسببت العقوبات الاقتصادية في تراجع كبير في مستوى معيشة الأسرة العراقية، فاهتمت بتأمين غذائها حتى صارت تنفق ٦٢% من انفاقها الإجمالي خلال تلك الفترة على الغذاء فقط لتضحي بالكثير من السلع والخدمات تحقيقاً للحد المطلوب من الأمن الغذائي^(١٥). وفرضت أوضاع فقدان الأمن مزيداً من هشاشة الأمن الغذائي للأسر، ومزيداً من الاعتماد على نظام البطاقة التموينية الذي استمر يوفر الحصة الأكبر من السرعات الحرارية وبخاصة للأسر الأدنى دخلاً.

خامساً: تداعيات الإرهاب على مؤشرات التنمية البشرية

وانطلاقاً مما سبق أصبح من الجدير بالاهتمام قياس الأثر الذي تتركه أعمال العنف والإرهاب على سيرورة التنمية البشرية، فهل ان الإرهاب وما ينجم عن العمليات الإرهابية من جرحى وقتلى يؤثر في مؤشرات التنمية البشرية؟ وكيف أثر؟ وما هو حجم ذلك التأثير؟ وما هي أكثر المؤشرات تأثراً بالإرهاب بشكل أكبر من غيرها؟ هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها، لمعرفة امكانية ايجاد الترابط الإحصائي بين الإرهاب والعنف من جهة، ومن تراجع في مؤشرات التنمية البشرية في من جهة أخرى.

وعند الحديث عن حالة العراق فقد كان من المؤمل بعد سقوط النظام النهوض بالواقع والقيام بإعادة البناء والاعمار وتأسيس دولة جديدة قادرة على تحقيق ذلك، وإعادة توظيف الامكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها البلد في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية. إلا انه عانى أكثر البلدان العربية من أعمال العنف والعمليات الإرهابية على نطاق واسع. فضلاً عما عاناه أصلاً من تراكمات الحقب السابقة بسبب الحروب والاضطرابات السياسية والاقتصادية وغيرها.

ويرى البعض ان ما أدخله الاحتلال للمجتمع العراقي يمثل نمطاً جديداً ومتشابكاً وهو غير مألوف، جعلت العراق يقع في دائرة النزاعات والصراعات والفتنة الطائفية^(١٦). وبالفعل فقد شهد العراق ارتفاعاً في الإرهاب منقطع النظير بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) بالمقارنة مع المدة السابقة (١٩٩١-٢٠٠٣) والتي لم تشهد سوى عمليات قليلة. اذ شهدت السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣ ما يقرب من 138 عملية إرهابية راح ضحيتها ٥١١ قتيلاً و٧١٥ جريح. كما يشير اليه الجدول (١).

الجدول (١): احصاءات الإرهاب في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

السنة	العمليات الناجمة	انتحاري	عدد العمليات الإرهابية	عدد القتلى	عدد الجرحى
1991	2	0	3	1	2
1992	29	0	34	103	88
1994	17	0	18	75	195
1995	12	0	17	156	256
1996	9	0	12	11	14
1997	18	1	21	106	23
1998	6	0	6	13	16
1999	12	2	12	32	105
2000	8	0	9	4	12
2001	0	0	0	0	0
2002	3	0	6	10	4
2003	81	6	87	347	1261
2004	293	25	305	2090	3961
2005	607	162	619	3337	5974
2006	821	95	836	4591	8256
2007	1033	203	1041	6534	11965
2008	1059	88	1103	2841	6637
2009	1077	53	1134	2573	9373
2010	1113	50	1176	2041	6745
2010-1991	6200	685	6439	24865	54887

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المتاحة على الموقع:

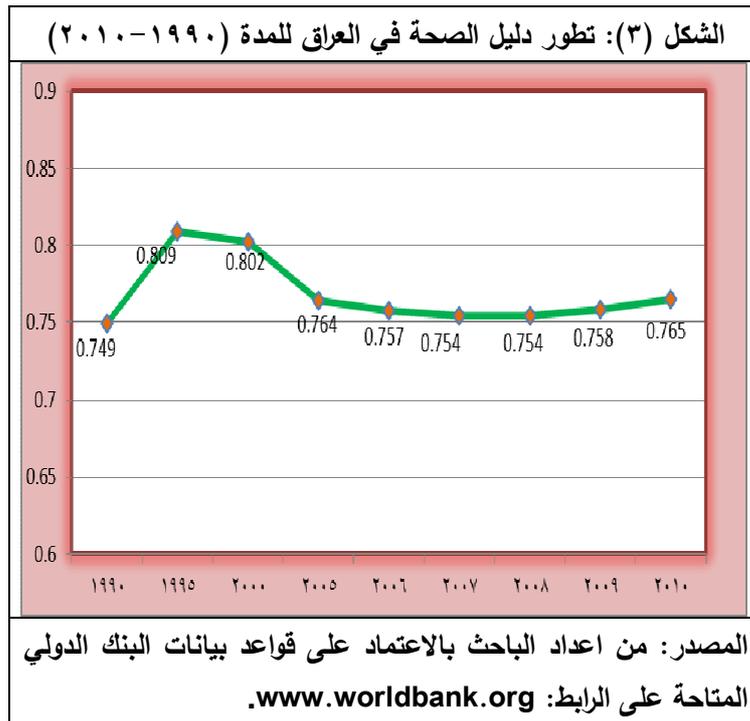
www.start.umd.edu

بمقابل ذلك نجد الفترة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٠) قد شهدت (12740) أسفرت عن 49219 قتيل و 109059 جريح. أي بمعدل زيادة يفوق ٩٠٠%. بالرغم من ان المدة الأولى التي سبقت عام ٢٠٠٣ هي ١٢ سنة بينما الثانية هي ٨ سنوات فقط. وهو ما نجم عنه آثار كارثية في مجمل الحياة العامة في العراق، وعلى جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتكشف لنا بيانات الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣ بأنها ازدادت بشكل كبير جداً لتبلغ ٦٤٣٩ عملية خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٠) وصلت تلك العمليات الى قمتها في عام ٢٠١٠ الى ١١٧٦ عملية إرهابية، إلا أن استهدافه النوعي تدنى بالرغم من زيادة العمليات الإرهابية من خلال انخفاض عدد القتلى والجرحى.

ومن المؤكد أن زيادة العمليات الإرهابية وما يسفر عنها من سقوط قتلى وجرحى ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية، بعضها انعكاس مباشر كتأثير العمليات الإرهابية على متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهي علاقة عكسية، أي كلما ازدادت العمليات الإرهابية كلما انخفض متوسط العمر

البحر في العلوم الاقتصادية والاجتماعية

المتوقع للإنسان، وهذا ما يتضح بشكل جلي بالنسبة للعراق. فعندما ازدادت العمليات الإرهابية بعد عام ٢٠٠٣ انخفض متوسط العمر المتوقع في العراق بشكل ملحوظ وصولاً الى أدنى قيمة له في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حينما بلغ متوسط العمر المتوقع للإنسان ٦٧.٨ سنة، بسبب تزايد اعداد القتلى الى 6534 والجرحى الى ١١٩٦٥، وبذلك فقد أصبح مؤشر الصحة ٠.٧٤٥. ولأعوام نفسها. وبعدها أخذ بالتقدم المتباطئ، بسبب وجود أعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني الذي يهدد حياة الناس، فإنه لم يصل الى ما كان عليه في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عندما بلغ أقصاه بواقع ٧١.٣ سنة كمتوسط لعمر الإنسان، ومؤشر الصحة عند ٠.٨٠٩. يُنظر الشكل (٣).



أما فيما يتعلق بواقع التعليم في العراق، فإن الأخير كان يتمتع قبل عام 1991 بنظام تعليمي يُعد على نطاق واسع أحد أفضل الأنظمة التعليمية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي قريبة من معدلات الالتحاق العالمية، بالإضافة إلى معدلات محو الأمية وتلبية التعليم العالي للمعايير الدولية^(١٧). إلا أنه تأثر بالظروف التي مرَّ بها البلد بعد ذلك، تأثيراً كمياً ونوعياً، شملت تلك الظروف من الحصار الاقتصادي^(١٨) والحروب وعدم الاستقرار الأمني وتفاقم العنف على نطاق واسع.

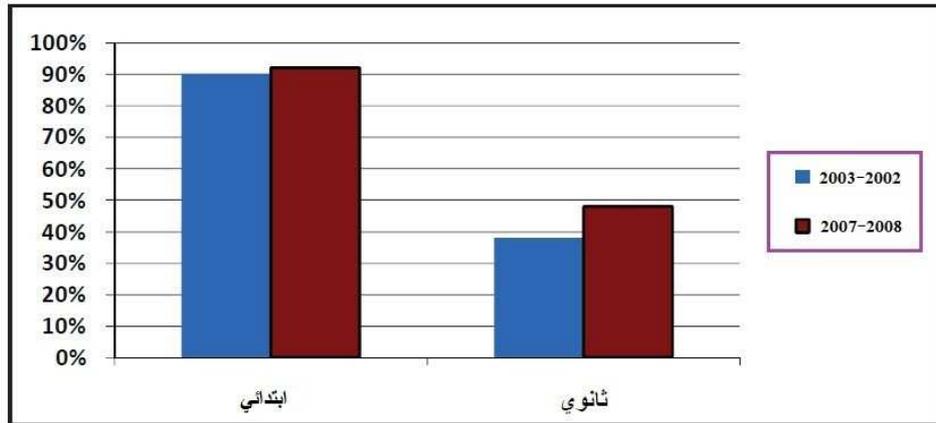
يرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال مؤشر معدل التسرب من الدراسة. ذلك أن معظم المتسربين من الدراسة هم من الفئتين الأفقر في المجتمع، لوجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل، ازدادت إمكانية تسرب الطلبة. كما يترك التسرب آثاراً ضارة تتكبدتها التنمية البشرية،

كونه يهدد التمكين الإنساني ويحد من قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي مع محيطهم الاجتماعي. فضلاً عن خلق المواقف السلبية والسلوك غير المسؤول تجاه المجتمع ومؤسساته وقوانينه ويسهل تعرض هؤلاء المتسربين للانحراف^(١٩). لهذا فان التعليم يحتل مكانة بالغة الأهمية في تجنب حالات الانجراف خصوصاً بين الشباب، لأنه يمكنهم من صياغة حياتهم بشكل أفضل ويمكنهم من ممارسة خياراتهم بشكل أفضل، من خلال تأثيره في تشكيل الوعي، فتتخفف معدلات الالتحاق في المدارس، تبرز بعض الحالات الشاذة وغير الشرعية - اخلاقياً أو قانونياً - ومنها مشاهد العنف والاعتقال. وهو ما شهدته العراق في سنوات الاحتلال بعد ٢٠٠٣.

واجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق هدف بلوغ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة ١٠٠% بحلول عام ٢٠١٥ عقب تدني هذه النسبة من ٩١% عام ١٩٩٠ الى ٨٥% عام ٢٠٠٧^(٢٠). وهو العام الذي شهد أخطر حالات العنف والإرهاب والقتل، إذ بلغت العمليات الإرهابية فيه بحسب قاعدة الإرهاب العالمي ١٠٤١ عملية إرهابية، و ٢٠٣ انتحاري فجر نفسه، ووصل فيه عدد القتلى والجرحى الى قمته بواقع (6534)، (11965) على التوالي.

هناك علاقة وثيقة بين التسرب من التعليم وتردي الأوضاع الأمنية. وهو ما أشار اليه التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، إذ انخفض عدد الطلاب في عموم العراق من 4334609 ألف طالب للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الى نحو 3767369 طالب للعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥^(٢١)، أي انخفض عدد الطلبة الى نحو ٥٦٧٢٤٠ طالب خلال عام واحد، وهي بداية الانفلات الأمني وتفاقم العمليات الإرهابية. كما يوجد حوالي ١,١١٥.٩١٦ من هم خارج الدراسة، أي ما نسبته ١٦% من الأطفال بين ٦-١٤ عاماً، أي الفئة العمرية للتعليم الابتدائي. كما يجابه الأشخاص النازحون في الداخل من صعوبات عدة في إلحاق أطفالهم بسبب تركهم لمنازلهم دون أخذ الوثائق الضرورية لنقل أطفالهم، إذ تعرض أكثر من ٢٢٠.٠٠٠ طفل بسن المدرسة الى النزوح عن ديارهم منذ بداية ٢٠٠٦، مما ترتب عليه فقدان جلهم للتعليم المدرسي بسبب النزوح والتهجير القسري^(٢٢). كما انخفضت معدلات الالتحاق الصافية للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بشكل كبير بالنسبة لكل من التعليم الابتدائي والثانوي، مقارنةً بالعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كما يعكسه الشكل (٤).

الشكل (٤): مقارنة صافي معدلات الالتحاق بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٨) (%)

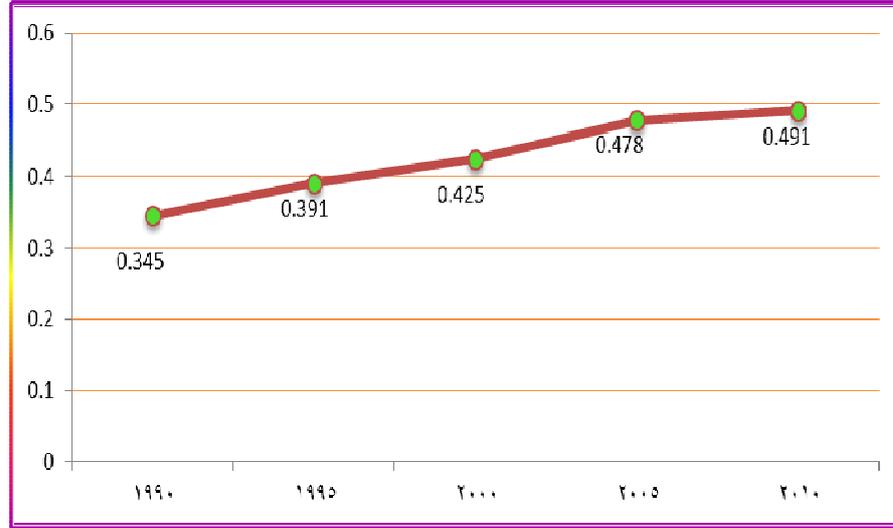


المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة و جمهورية العراق، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني ٢٠١٠-٢٠١٤، آذار ٢٠١١، ص ٢٨.

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد عانت الكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من ضعف الاستثمار والنهب أثناء الحرب. كما أصبح الأكاديميون والطلاب هدفاً للعنف والإرهاب، وتعين على الكثير منهم الهجرة لخارج العراق لحماية حياتهم^(٢٣). فخلال العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نجد أن ٥٠% فقط من طلبة جامعة بغداد تمكنوا من الالتحاق بشكل منتظم بمقاعد الدراسة؛ بسبب المخاوف الأمنية. أما بالنسبة للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فقد تحسنت نسبة الالتحاق المنتظم لتصل الى حوالي ٨٠%، كما ترافق ذلك مع عودة العديد من التدريسيين لأماكن عملهم^(٢٤).

لقد ازدادت قيمة دليل التعليم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) من ٠.٣٤٥ الى ٠.٤٢٥، فان مقدار التحسن (٠.٠٨٠)، أي ان الزيادة المتحققة ١٨% وهي أكبر من مقدار التحسن خلال المدة الثانية (٢٠١٠-٢٠٠٠) والبالغة (٠.٠٦٦)، بزيادة قدرها ١٣%، إذ ارتفع مؤشر التعليم في عام ٢٠٠٠ من ٠.٤٢٥ الى ٠.٤٩١ في عام ٢٠١٠، وهذا ما يشير اليه الشكل (٥).

الشكل (٥): تطور قيمة دليل التعليم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

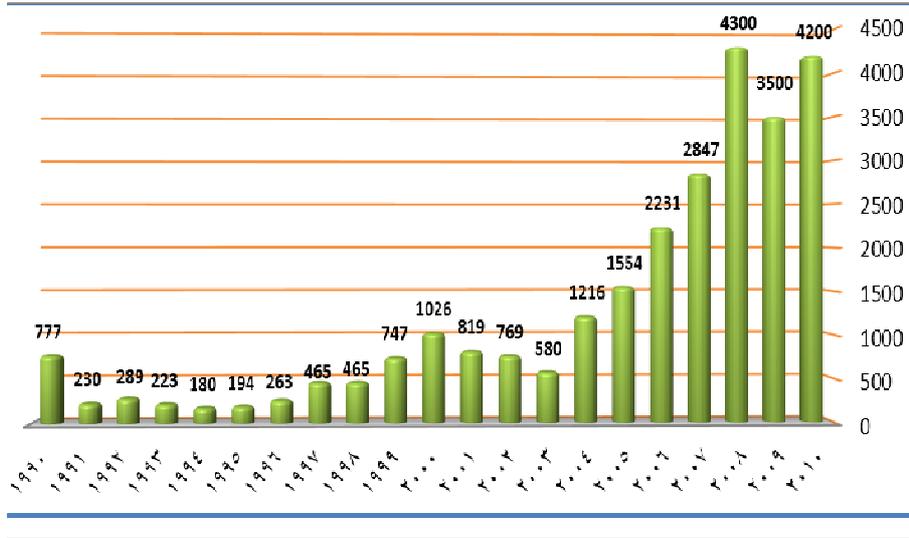


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط:
www.worldbank.org

لقد تباطأ تقدم مؤشر التعليم خلال المدة الثانية، ويُعزى ذلك الى تفاقم العمليات الإرهابية على نطاق واسع، وبالتحديد بعد عام ٢٠٠٣. وعند عقد مقارنة أخرى مع البلدان العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة، والتي يقع العراق ضمنها، نجد بان متوسط ما حققته تلك البلدان من مقدار التحسن لمؤشر التعليم خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٠) بلغ ٠.١٩٦. وهذه الزيادة تفوق ما حققه العراق والتي لم تتعد حدود ٠.١٥٤.

ونلاحظ من خلال الشكل (٦)، ان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام ١٩٩٠ حوالي ٧٧٧ دولار سنوياً، إلا انه انخفض ووصل الى أدنى مستوياته خلال العقدين (١٩٩٠-٢٠١٠) في عام ١٩٩٤، فقد بلغ ١٩٤ دولار بسبب العقوبات الاقتصادية وزيادة وطأتها، ثم بعد ذلك عاود الارتفاع في عام ٢٠٠٠ فوصل الى ١٠٢٦ دولار. وانخفض مرة أخرى في عام ٢٠٠٣ نتيجة للاحتلال الأمريكي، والذي شلّ الحركة الاقتصادية وتوقفت الصادرات النفطية بسبب العمليات العسكرية مما تسبب بهذا الانخفاض الى النصف. إلا انه بعد ذلك عاود الارتفاع نتيجة لرفع العقوبات واستئناف الصادرات النفطية وزيادتها، فأتاح ذلك لمتوسط دخل الفرد بالتزايد من ٥٨٠ دولار في عام ٢٠٠٣ وصولاً الى ٤٣٠٠ دولار في عام ٢٠٠٨ وهو أعلى مستوى بلغه خلال عقدين من الزمن. وفي عام ٢٠٠٩ تسببت الأزمة المالية العالمية في انخفاض أسعار النفط بشكل والذي يُعد المورد الرئيس للعراق، فانعكس الأثر السلبي في متوسط الدخل الذي بلغ نحو ٣٥٠٠ دولار ثم ارتفع في عام ٢٠١٠ الى ٤٣٠٠ دولار بعد انحسار الأزمة وارتفاع أسعار النفط. لذا نلاحظ استقراراً نسبياً في قيمة دليل التنمية البشرية بوصفه أحد مكونات دليل التنمية البشرية.

الشكل (٦): متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- (١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥.
- (٢) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠١١، ص ٨٣.

أما فيما يتعلق بمؤشر الدخل والذي يُعبر عن مستوى معيشة الفرد العراقي فنلاحظ - بالرغم من نقص البيانات المتاحة - بان مؤشر الدخل ارتفع منذ عام ٢٠٠٦ من ٠.٤٧٥ الى أعلى مستوى له في عام ٢٠٠٨ عندما بلغ ٠.٤٨٩، إلا انه ما لبث ان انخفض في عام ٢٠١٠ الى ٠.٤٨٦، كما يتضح من خلال الشكل (٧).

الشكل (٧): تطور مؤشر الدخل في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط:

www.worldbank.org

نستنتج من خلال اتجاه متوسط دخل الفرد بان الإرهاب لم يؤثر بشكل صريح على متوسط دخل الفرد؛ نتيجة للاستثمارات الكبيرة في القطاع النفطي التي تشكل المورد الرئيس للنتائج المحلي الإجمالي للعراق وزيادة مستواه - باستثناء تأثير انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩- إذ ازداد انتاج النفط العراقي من خلال دخول الكثير من الشركات العملاقة في الانتاج النفطي.

وبالرغم من زيادة متوسط دخل الفرد الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الفقر، وهو النمو الذي لا يصب في صالح الفقراء. فقد أكدت خطة التنمية الوطنية للعراق للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤، على أنه وبالرغم من أن تردي الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان إجمالاً إلا أن تأثيرها اشد على الفقراء منهم؛ نتيجة لضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب عليها من فقدان فرص كسب الدخل، وارتفاع الأسعار، وشحة السلع، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.. الخ. فضلاً عن فقدانهم لوظائفهم وأصولهم المادية. ومما لا شك فيه، أن إمكانية التخفيف من الفقر تبقى محدودة في وقت يزداد فيه عدم الاستقرار الذي ينتج أوضاعاً اقتصادية واجتماعية غير صحية لتحقيق الأمن الإنساني^(٢٥).

سادساً: أثر الإرهاب في التنمية البشرية على مستوى المحافظات

ربّ سائل يسأل، هل ان ما يعترض التنمية البشرية في العراق من تحديات تقتصر على عدم الاستقرار الأمني، وهو الذي يُفوض التنمية البشرية بشكل أو بآخر فقط؛ بالتأكيد لا؛ فهناك مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التنمية البشرية في العراق. إذ يشير التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق بأن التنمية لم تكن منصفة، إذ يخفي دليل التنمية البشرية والذي تم احتسابه على المستوى الاجمالي فوارقاً بين المحافظات العراقية، وهذه الحقيقة تكشف بدورها عن اثار السياسات التي اهتمت التنمية البشرية^(٢٦).

ناقشنا فيما سبق انعكاسات الإرهاب على مؤشرات التنمية البشرية في العراق عموماً للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠). وهنا سنناقش الإرهاب في العراق وآثره في مؤشرات التنمية البشرية بحسب المحافظات، لاسيما بعد تصاعد أعمال العنف وتزايد العمليات الإرهابية في بعض المحافظات الساخنة، وهو ما تتيحه البيانات المتعلقة بأعداد الضحايا.

يؤثر العنف والإقتتال على صحة المدنيين والمسلحين على حد سواء، من جراء الوفيات والإصابات الآتية أثناء المعارك والاعتداءات المسلحة، فحتى المصادر الرسمية تشير الى صعوبة الحصول في أجواء العنف، على معلومات دقيقة عن أعداد الوفيات وحجم الإصابات الناجمة عن العنف، ولا تتوفر أرقام إجمالية دقيقة ومتفق عليها، عن أعداد تلك الضحايا من المدنيين المصابين في حوادث التفجيرات والقتل العشوائي، وأعداد المصابين الداخليين الى المستشفيات والمتوفين منهم، وأعداد المعاقين^(٢٧). وتوفيقاً بين هذه الجهة وتلك سنعتمد على المصادر الرسمية التي وفرتها وزارة

الصحة العراقية، حول أعداد القتلى والجرحى. وذلك من أجل إبراز الانعكاسات التي صاحبت أعمال العنف والإرهاب والتي أثرت في مجمل حياة الفرد العراقي خصوصاً فيما يتعلق بتقويض خياراته المتاحة، وما يحول دون تحقيق تحسن في مؤشرات التنمية البشرية.

تتباين قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين المحافظات العراقية، وكما ورد في التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨. إذ نجد بان محافظات اقليم كردستان تتصدر الترتيب بين المحافظات العراقية فالسليمانية، أربيل، ودهوك جاءت بالترتيب (١، ٢، ٤) على التوالي. في الوقت الذي نجد بان المحافظات الجنوبية جاءت في ذيل قائمة المحافظات العراقية، كما في القادسية والمثنى وميسان والتي أخذت الترتيب على التوالي (١٦، ١٧، ١٨).

إذ يبدو تفسير التفاوتات واضحاً وبشكل مباشر؛ وذلك لما حظي به من وضع اقتصادي مستقر تقريباً خلال فترة العقوبات الاقتصادية وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، كما ينسب ذلك أيضاً الى الأوضاع الأمنية المستقرة نسبياً في اقليم كردستان^(٢٨). ان توافر الأمن والاستقرار في محافظات اقليم كردستان يبدو واضحاً من خلال تصدرها للمحافظات في ترتيب دليل التنمية البشرية. إذ ان انعدام العمليات الإرهابية واستتباب الامن والاستقرار - من بين عوامل أخرى - أثر بشكل كبير في ارتفاع أدلة التنمية البشرية المتمثلة في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة الذي وصل في اقليم كردستان الى ٦٣ سنة، في حين بلغ في محافظات العراق ٥٨.٢ سنة، إلا انه ما زال أدنى من المتوسط العربي والعالمي البالغ كل منهما (67.5)، (٦٨.١) سنة على التوالي. وفيما يتعلق بالتعليم فان محافظات كردستان أيضاً متصدرة للمحافظات فيبلغ فيها نسبة الالتحاق الاجمالية للمراحل الابتدائية والثانوية والعليا لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نحو ٧٠% وهو أعلى من متوسط العراق البالغ ٥٩%، بالإضافة الى دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي البالغة في اقليم كردستان 6017 دولار أمريكي مقارنة بالمتوسط الحسابي لمتوسط دخل الفرد في جميع المحافظات العراقية والبالغ 3757 دولاراً، ان تقدم هذه مؤشرات بالنسبة للمحافظات الأخرى؛ يجعلها متصدرة في دليل التنمية البشرية والذي يبلغ فيها (٠.٦٥٩) لإقليم كردستان، وهو بالطبع أعلى من مؤشر دليل التنمية البشرية لمجمل المحافظات العراقية البالغ (٠.٦٢٣)^(٢٩).

ان أوضاع العنف والاقتتال توجد تفاوتات كبيرة في نوعية الخدمات الجيدة نسبياً للمواطنين في المحافظات الآمنة، في الوقت الذي تتراجع فيه تلك الخدمات في محافظات أخرى، خاصة مع ضعف نشاطات الإشراف والتقييم والمراقبة، وعمليات المتابعة التي تضاءلت كثيراً. كما تختلف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في المحافظات نوعاً وكماً، تبعاً للوضع الأمني في تلك المحافظة، فقد ارتفع مستوى الخدمات الصحية وتطور نوعيتها في المحافظات الأكثر أمناً كالمحافظات الجنوبية ومحافظات اقليم كردستان؛ بسبب هجرة الملاكات الطبية اليها من المحافظات الساخنة في وسط العراق وخاصةً بغداد^(٣٠).

أما فيما يتعلق بالمحافظات الأخرى - عدا محافظات اقليم كردستان - فالعلاقة بين العمليات الإرهابية ومؤشرات التنمية البشرية، لم تتجلى بشكل صريح كما أنها علاقة غير واضحة الى حد ما بين العمليات الإرهابية ومؤشرات التنمية البشرية، وهذا يعود الى ان بعض المحافظات الجنوبية كمحافظات النجف، القادسية، المثنى، وميسان، والتي تتمتع باستقرار أمني أكبر من بعض المحافظات الأخرى الساخنة، إلا ان مستوى التنمية البشرية فيها ما زال متدنياً، نتيجة للاختلالات الكبيرة التي تعاني منها هذه المحافظات؛ بسبب التباين المكاني للتنمية الاقتصادية في تلك المحافظات. فضلاً عن بعض ما تتسم به من خصائص اجتماعية وسكانية من شأنها أن تحول دون تحقيق مستويات تعليمية وصحية مرتفعة.

هناك تحسن نسبي في الأوضاع الأمنية في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، وذلك ما يتمثل بانخفاض في أعداد الجرحى والقتلى، وهذا الانخفاض تفاوت بين المحافظات العراقية، فبعضها شهدت تحسناً كبيراً كما في محافظات كربلاء وصلاح الدين وميسان وبابل وبنسبة (٦٠%)، (٢٥%)، (٢٥%)، (٢٢%) على التوالي في عدد القتلى، والتحسين في تناقص عدد الجرحى أكبر من ذلك. ومن الملاحظ أيضاً بان بعض المحافظات الساخنة كمحافظات الأنبار والبصرة وبابل ونيوى والتي ترتفع فيها أعداد الجرحى والقتلى اثر ارتفاع العمليات الإرهابية، إلا انها تصدر أغلب المحافظات العراقية وبذلك احتلت الترتيب (٣)، (٥)، (٦)، (٧) على التوالي.

سابعاً: تكلفة الفرصة البديلة للإرهاب في العراق

إن الإرهاب ظاهرة خطيرة وأفة مغروسة في جسد المجتمع والدولة على حد سواء، وتتهك الجميع وتستنزف الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية، وتهدر الكثير من موارده وأمواله، وتصادر فرص النهوض والتطور، وتضيع الكثير مما لم يمكن من استعادته أحياناً. للإرهاب تكاليف تتخذ وجوه متعددة بعضها يمكن حسابها بالأرقام من قبيل الزيادة المالية في الموازنات العامة للحكومات والمخصصة للإنفاق العسكري ولأجهزة الأمن.. الخ، أو من قبيل ارتفاع معدلات الهجرة، وبعضها لا يمكن حسابه بأي شكلٍ من الأشكال بما يُصيب الناس من حرمان وضياع للفرص الحياتية.. الخ.

بعد انهيار السلطة في العراق عام ٢٠٠٣ إثر الغزو الأمريكي للعراق وتفكك أجهزة الدولة بما فيها حتى قوات الأمن الداخلي وحل الجيش العراقي، أصبح حفظ الأمن والقوة المسيطرة هي القوات الأمريكية، حتى منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٨ وبعد مفاوضات مكثفة بين العراق والولايات المتحدة تم التوقيع على اتفاقية لوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية وتحمل القوات العراقية حفظ الأمن في جميع أنحاء البلاد، ويقتصر الجيش الأمريكي على بعثة المساعدة والتدريب والاستشارية لمساعدة القوات العراقية، وبالفعل قد تم انسحاب القوات الأمريكية في شهر حزيران عام ٢٠٠٩ من داخل المدن والبلدات العراقية، مع انسحاب جميع القوات الأمريكية من جميع الأراضي العراقية والمياه والأجواء قبل نهاية شهر كانون الاول عام ٢٠١١^(٣١). وهذا ما يعني ضمناً بان الحكومة العراقية أمام

مواجهات صعبة للغاية في مواجهة الهجمات والعمليات الإرهابية التي ما زالت تفتك بالبلد، مع عدم القدرة الكافية لقدرات الجيش والأمن الداخلي في مواجهة العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني. وهو ما يستدعي الى بذل المزيد من الجهود التي تتطلب تخصيصات مالية أكبر للتسليح والتدريب وغير ذلك.

ويحظى الإنفاق بشأن كبير اذا ما أريد النهوض بواقع التنمية البشرية المستدامة. على الأخص اذا أخذنا بنظر الاعتبار ما عاناه العراق خلال عقود خلت من اهمال الجوانب الاجتماعية، من خلال نقص التمويل الكافي لتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والذي أدى بدوره الى تدهور مستويات التنمية البشرية، ما جعل العراق يصنف ضمن الفئة الأقل بين البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

حتى عند النظر في الموازنات العامة للسنوات ما بعد انهيار النظام السابق وولادة دولة جديدة، فبالرغم من انها تتجه نحو تحسين تخصيصات القطاعات الاجتماعية لكنها لا تلبى أيضاً احتياجاته من أجل تمكين الناس في الحاضر والمستقبل، بالنظر لضخامة حجم المشكلات والاختلالات الموروثة من جهة، والآثار المباشرة للنزاعات وفقدان الأمن وما يفرضه الإرهاب من جهة أخرى^(٣٢). فقد أفضى فقدان الأمن والاستقرار في عموم العراق - باستثناء محافظات كردستان - الى تغير في توجهات السياسات الحكومية؛ بموجب ما فرضته أولوية الانشغالات الأمنية، وإعادة تشكيل المنظومة الأمنية من جديد، وهذا ما استوجب تخصيصات مالية كبيرة على حساب الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم. وهو ما أضاف عبئاً على توفير تلك الخدمات. والتي هي ذات تأثير مباشر على حياة الفرد العراقي.

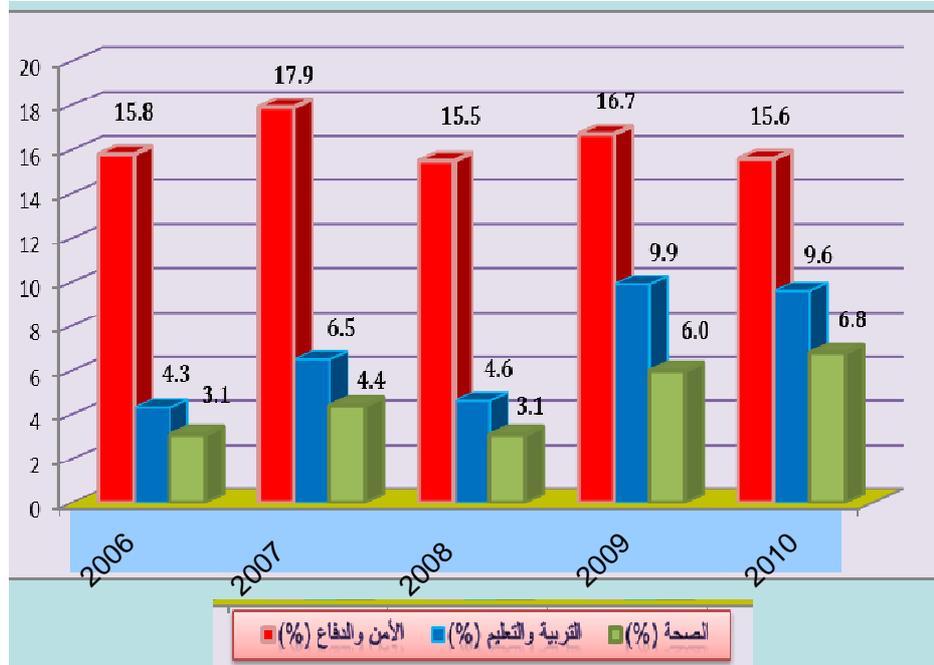
لقد فرض عدم الاستقرار الأمني في العراق، وما شهده البلد من أعمال إرهابية التزامات على الحكومة العراقية بإعطائها الصدارة في سُلّم أولوياتها، لما يحتله الهاجس الأمني؛ من أجل التصدي تجاه كل من يحاول العبث بالأمن والاستقرار، من خلال اتخاذ الاجراءات الاحترازية المحتملة مسبقاً، وهذا يستوجب متطلبات ذات وجوه متعددة، منها تسليح قوى الامن والجيش وتوفير المعدات العسكرية وما يتبعه من تدريب وتأهيل العناصر الأمنية. وهذا كله يتطلب تخصيصات مالية كافية من أجل تحقيق ذلك.

يرتبط العنف والإرهاب بعلاقة طردية مع التخصيصات التي تقوم بها الحكومة العراقية لتوفير الخدمات الامنية، وهذا ما تشهد به المرحلة التي مرَّ بها العراق. بمعنى آخر عندما تصاعدت العمليات والحوادث الإرهابية ويزداد العنف وعدم الاستقرار قامت الحكومة بزيادة التخصيصات المالية من أجل توفير الخدمات الأمنية بشكل ملحوظ للحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية. وهو ما قد يكون على حساب تقليل النفقات الاجتماعية الأخرى. فنلاحظ بان ما خصصه العراق لتوفير الخدمات الأمنية المتمثلة بالأمن والدفاع، هي ثلاثة أضعاف تقريباً ما هو مخصص لتوفير الخدمات

الصحية وخدمات التربية والتعليم، وهي الخدمات الاجتماعية الحيوية التي تشكل العناصر الرئيسية للارتقاء بمستوى التنمية البشرية. يُنظر في ذلك الشكل (٨).

الشكل (٨): الأهمية النسبية للتخصيصات المالية لبعض الخدمات الحكومية من الموازنة العامة

(% للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠))



المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية للأعوام

بلغت التخصيصات المالية من الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦ لتوفير الخدمات الصحية ١٥٨٨.٣ مليار دينار عراقي، أي ما نسبته ٣.١% من إجمالي الموازنة العامة. أما ما خصص لتوفير خدمات التربية والتعليم للعام المذكور نفسه فبلغت ٢١٧٦.٣ مليار دينار في عام ٢٠٠٧ أي ما نسبته ٤.٣% من إجمالي الموازنة العامة. في الوقت الذي نجد فيه ان ما خصص للأمن والدفاع فهو تقريباً ضعف ما خصص للتربية والتعليم إذ وصل الى ٤٠٤٢.٤ مليار دينار للعام المذكور، أي ما نسبته ١٥.٨% من إجمالي الموازنة العامة، وهذا ما أفضته الأوضاع الأمنية من عدم الاستقرار فخصصت هذه المبالغ الكبيرة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار عبر تحسين قدرات الأجهزة الأمنية وتوفير الآليات والمعدات العسكرية والتدريب.. وغير ذلك. وازدادت نفقات الأمن والدفاع في عام ٢٠٠٧ الى أكثر من ضعف لتصل الى ٩٢٦٩.١ مليار دينار، وكذلك ازدادت أهميتها النسبية من إجمالي الانفاق العالم لتصل الى ١٧.٩%. وكذلك ازدادت نفقات الصحة والتربية والتعليم أيضاً إلا أنها لم تصل الى ما وصلت اليه نفقات الأمن والدفاع إذ وصلت الى (٢٢٩١.٢)، (٣٣٨٤.٣) لكلٍ منهما، وأهميتهما النسبية (٤.٤)، (٦.٥) لكلٍ منهما على التوالي أيضاً.

استمرت الزيادة حجم الانفاق العام عموماً؛ نظراً لزيادة الإيرادات النفطية - باستثناء عام ٢٠٠٩ التي انخفض فيها الانفاق العام اثر الازمة المالية العالمية وانخفاض كبير في أسعار النفط المورد الرئيس للبلد - وبقيت الأهمية النسبية لنفقات الأمن والدفاع بالرغم من انخفاضها الى ١٥.٦% مقارنة بالأعوام السابقة، مع زيادة الأهمية النسبية للنفقات المخصصة للصحة والتربية والتعليم لكل منها الى (٩.٦%)، (٦.٨%) على التوالي في عام ٢٠١٠. كما تشير مصادر أخرى لارتفاع النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٥ من ٣.٦% الى ٤.٤%^(٣٣).

نستنتج مما سبق إن ما أفضته الضرورات والمستجدات الأمنية وتصادم وتيرة الإرهاب والعنف خصوصاً في عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)؛ ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار في عموم المحافظات، خصوصاً الساخنة منها، الى زيادة النفقات المخصصة على الأمن والدفاع كنسبة مئوية من الموازنة العامة. وتمت على حساب الخدمات الاجتماعية كخدمات الصحة والتربية والتعليم. وهذا ما يمكن أن نلاحظه جيداً اذا ما قارنا، على سبيل المثال الإنفاق على التربية والتعليم كنسبة من إجمالي نفقات موازنة اقليم كردستان وما شهدته من تحسن ملموس، إذ تصل الى ما نسبته ١٠.٨% من موازنة الاقليم في عام ٢٠٠٦، بعدما كانت ٥.٢% في عام ١٩٩٧؛ ويعود ذلك - من بين عوامل أخرى - للتحسن الأمني الذي يؤهل الاقليم الى الاهتمام بالخدمات الاجتماعية^(٣٤).

إنّ التدهور الأمني يفرض ضياعاً لجهود التنمية الاقتصادية؛ نتيجة لانحسار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ لأن حدوث العمليات والحوادث الإرهابية تهدد استثمار القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات المختلفة بسبب ارتفاع حجم المخاطرة الذي يهدد أرواح المستثمرين ورؤوس أموالهم على حدٍ سواء، إذ توصف رؤوس الأموال بمثل هذه الأوضاع بأنها «أموال جبانة» فرعزة الأمن والاستقرار ومن الوهلة الأولى يجعل الأموال تشق طريقها نحو الخارج بحثاً عن بيئة تتمتع بالأمن والاستقرار، وحتى لو كان هامش الأرباح أقل في هذه البيئة من سابقتها.

لقد اوضحت التجارب بأنّ المستثمر يفضل البلدان ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، فالاستقرار الاقتصادي والسياسي يعد مطلباً أساسياً وذو أهمية بالغة في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي؛ لأنه يقلل من المخاطر وعدم اليقين، لذا تُعد عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر على نقيض البيئة السياسية والأمنية المتقلبة كالانقلابات العسكرية والسياسية وأعمال العنف تكون عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي^(٣٥). وهذا هو حال العراق، إذ أنه لم يتمتع ببيئة مستقرة الى حدٍ كبير خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ فلم تُسهم الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية سوى شركات استخراج النفط، ومشاريع ضئيلة هنا وهناك. وعلى صعيد التنمية البشرية فلم تلعب الاستثمارات الأجنبية دور يذكر في انعاش القطاعات الاجتماعية ما يتعلق بالتعليم والصحة والمتهالك بعض منها. وكل هذه هي تكاليف كبيرة أو بالأحرى تكاليف الفرصة البديلة تحملها الاقتصاد والفرد

العراقي طيلة الفترة الماضية؛ بسبب أعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

وفي حين يرى آخرون أن المشكلات الأمنية بالرغم من جديتها، إلا أنها لم تعطل الاقتصاد العراقي كلياً جراء العنف، فقد تمكنت الأعمال التجارية الصغيرة من النمو والازدهار رغم الاضطرابات المحلية، وهذا الأمر يعزى، جزئياً الأكبر، الى الإصلاحات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣. فإن ما أتاحتها الزيادة الملموسة في الرواتب الحكومية حسنت ظروف حياة حوالي مليوني موظف ومقاعد^(٣٦).

ويجب أن لا نغفل عن مسألة مهمة تُعد أحد التكاليف الكبيرة التي تحملها الاقتصاد العراقي جراء تفاقم الإرهاب والانفلات الأمني، ألا وهي تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي كأحد التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في العراق؛ نظراً لما سنحت به الأوضاع الأمنية المتردية من ممارسة الفساد والإفساد على نطاق واسع في البلد، والتي يصعب معرفة حجمها وأثارها التي فتكت بالاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء.

ومما تجدر الإشارة إليه ان هناك آثار للإرهاب انعكست على أوضاع التنمية البشرية في العراق لم تخضع للقياس، بالرغم من جسامتها فأثار الإرهاب أمن الإنسان بأبعاده السبعة التي جاء بها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، وعلى حقوق الإنسان وحرية، وعلى تمتعه بالديمقراطية والحكم الصالح.. وغير ذلك العديد من القضايا التي تهتم بها التنمية البشرية وذات صلة بحياة الإنسان وتمكينه.

مما لا شك فيه ان الإرهاب يمارس تأثيرات مختلفة في مجمل الحياة العامة، منها ما يتعلق بقضايا التنمية وإعادة البناء.. الخ، ولاسيما تأثيره على أوضاع التنمية البشرية، بما تمارسه العمليات الإرهابية والانتحارية بتأثيره على دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية وهي: دليل الصحة، دليل التعليم، ودليل الدخل. وهذا ما يمكننا أن نستنتج من خلال دليل التنمية البشرية في أوضاع منفصلة احدها عن الأخرى، فسنقوم في الوضع الأول بتحليل مؤشرات التنمية البشرية في ظل أوضاع الإرهاب وعدم الاستقرار، وفي الوضع الثاني تحليل أقصى ما حققه البلد في مؤشرات التنمية البشرية في ظل غياب الإرهاب واستتباب الأمن والاستقرار، بمعنى آخر استمرار اوضاع ما قبل الارهاب، أما الوضع الثالث والأخير فسيبنى على افتراضات مبنية وفق أسس منطقية لما ورد في كل الوضعين السابقين لما يمكن أن تصل اليه مؤشرات التنمية البشرية في ظل أوضاع الأمن والاستقرار وغياب الإرهاب، آخذين بعين الاعتبار ظروف وواقع وإمكانيات كل البلد بشكل منفصل. وهو ما يتضح من خلال الجدول (٢).

عندما نقوم باستعراض مؤشرات التنمية البشرية في الوضع الأول، أي في ظل الإرهاب وعدم الاستقرار، فنجد بأن قيمة دليل التنمية البشرية في العراق بلغت في ظل أوضاع الإرهاب 0.520 والذي يضعه في الترتيب 119 بين بلدان العالم. وعندما ننتقل لاستعراض الوضع الثاني وهو في ظل غياب

الإرهاب وافترض استمرار اوضاع الأمن والاستقرار، أي أعلى قيمة بلغت مؤشرات التنمية البشرية، فنلاحظ بأن الأخيرة قد بلغت مستويات أعلى مما هي في الوضع السابق في ظل أوضاع الإرهاب، فقد وصلت قيمة دليل التنمية البشرية في العراق لأعلى قيمة حققتها في ظل أوضاع الاستقرار والأمن 0.598 واحتلت الترتيب ١٠٩ بين بلدان العالم، بينما في الوضع الأول أي في ظل أوضاع الإرهاب قد بلغت قيمة الدليل فيه 0.520 والترتيب ١١٩. أما الوضع الثالث فهو الحالة الافتراضية التي نقوم من خلالها بتقدير قيمة دليل التنمية البشرية بافتراض التحسن النسبي بسبب غياب الإرهاب وتوفير أجواء تتمتع بالأمن والاستقرار الى حد ما، إذ نرى بان قيمة دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية تختلف كثيراً عما ورد في كلا الوضعين السابقين، إذ انه لو سارت الأوضاع بخلاف ما كانت عليه وتمتعت ببيئة آمنة ومستقر فمن المؤكد ستسهم عوامل الاستقرار في احراز مستويات أفضل بكثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وعلى وجه التحديد التقدم الذي ينعكس في ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية ومكوناته الفرعية.

الجدول (٢): السيناريوهات المحتملة لقيمة دليل التنمية البشرية في العراق

الترتيب	القيمة	بعد الدخل		بعد التعليم		بعد الصحة		الوضع
		دليل الدخل	الدخل	دليل التعليم	متوسط سنوات الدراسة	دليل الصحة	العمر المتوقع	
119	0.520	0.460	1150	0.345	5.6	0.754	67.8	الوضع الأول: في ظل الإرهاب
109	0.598	0.495	2640	0.491	8.4	0.809	71.3	الوضع الثاني: في ظل غياب الإرهاب
86	0.672	0.530	4130	0.637	11.2	0.737	74.8	الوضع الثالث: توفر أجواء الأمن والاستقرار

المصدر: حسابات الباحثين

قدرت قيمة دليل التنمية البشرية في أوضاع الإرهاب 0.520 وأخذ الترتيب ١١٩ بين بلدان العالم حينها، إلا انه فيما لو بقي بأوضاعه السابقة من الامن والاستقرار وما حققه من أعلى قيمة أحرزها، ويبقى الاتجاه متصاعداً لبلغت فيه قيمة الدليل ٠.٦٧٢ لتضعه بالترتيب ٨٦ بين بلدان العالم، وبذلك يصبح الفارق ٣٣ بلد، وينتقل العراق بهذه القيمة الى مرتبة أعلى بين البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة بدلاً مما هو عليه في ذيل لائحة تلك البلدان.

ثامناً: الخاتمة

من خلال ما سبق نستنتج بان الإرهاب قد أثر سلباً في مؤشرات التنمية البشرية في العراق؛ من خلال تأثيراته المباشرة في أمن الانسان الشخصي وما يمثله من تهديد لحياته، فضلاً عن التأثير غير المباشر في قدرته على الوصول الى موارد الصحة والتعليم والدخل. ومما يزيد الطين بله لم تكن هناك معالجات اقتصادية والاجتماعية في مكافحة الإرهاب والحد منه، والتعويل بشكل مفرط في

استخدام القوة والقيام بالتسليح والاعتماد على الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق ذلك. وبالرغم من انها معالجات سريعة الأثر، إلا انها ليست حلاً ناجعة في الحد من ظاهرة التطرف التي تؤدي الى الإرهاب، فهي حلاً وقتية لا تصمد طويلاً.

وبالرغم من تأثير الإرهاب في جميع مؤشرات التنمية البشرية، إلا انه تأثيره على مؤشر الصحة والمتمثل بمتوسط العمر المتوقع لحياة الإنسان عند الولادة بشكل أكبر من تأثيره على مؤشرات التعليم والدخل. كما ان هناك علاقة تراكمية مباشرة ذات أبعاد متعددة ما بين العمليات الإرهابية وما بين والأوضاع الصحية في العراق، ففي أغلب الأحيان عندما تزداد العمليات الإرهابية وأحداث العنف والتي تُسفر عن سقوط ضحايا أكثر، وهذا ما يولد بالضرورة زيادة الضغط المتواصل على المؤسسات الصحية والمستشفيات بسبب زيادة الجرحى والمعاقين - جسدياً أو نفسياً أو كلاهما - وقد يكون الضغط مضاعفاً، خصوصاً لو ترافقت زيادة العمليات الإرهابية مع نقص الإنفاق على القطاع الصحي، الذي يتمكن معه توفير المستلزمات الطبية التي تساعد ضحايا الإرهاب وأعمال العنف في الحصول على خدمات صحية أفضل. اذ رافق كل ذلك تطور الإرهاب باستهدافه النوعي عبر القضاء على العديد من الكفاءات والأطباء وبالتالي تدهور القطاع الصحي في البلد.

واتضح بان الإرهاب قد قوّض من دور القطاع الخاص في عقد شراكة حقيقية مع القطاع العام في عملية التنمية عموماً، وبالخصوص كل ما من شأنه ان يُسهم في تحسين مستوى التنمية البشرية في البلد. كما ان من الملاحظ بان زعزعة الأمن والاستقرار قد يكون في وقت قصير، في حين ان عملية البناء واستعادة الثقة بالوضع الأمني يستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يخلف وراءه آثار تنابعية قد تحتاج الى أمد متوسط أو طويل لمعالجتها. كما في حالات هجرة الكفاءات، وهروب رؤوس الأموال لما تشهد البلاد أوضاع أمنية غير مستقرة. وفي حالة بقاء أوضاع الأمنية على ما هي عليه. فمن المتوقع أن لا تتحسن مؤشرات التنمية البشرية فيها كثيراً، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما تمتلكه من موارد مادية وبشرية، والتي قد تُسهم في النهوض بواقع التنمية البشرية فيها؛ نظراً لتقويض الإرهاب لمؤشرات التنمية البشرية.

الهوامش والمصادر

* بحث مستل من رسالة ماجستير

(1) United Nations Development Programme, Human development report 1990, United Nations, New York, 1990, p 21.

(٢) ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٥.

(3) United Nations Development Programme, Human development report 1992, United Nations, New York, 1992, p 13.

⁴ Bruce Hoffman, Inside Terrorism, 2ed. Edition, Columbia University Press, New York, USA, 2006, p 2.

(5) University of Maryland, National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, college park, USA. (www.start.umd.edu)

(٦) حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي مرزوك السعدون، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠٠٧، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٧) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٣.

(٨) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٣.

(٩) تم اعتماد الأرقام الواردة على قواعد بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط: www.albankaldawli.org.

(١٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان و وزارة التخطيط العراقية، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١، ص ٤٠.

(١١) فريق الأمم المتحدة القطري في العراق و وزارة التخطيط/ حكومة العراق، الأهداف الإنمائية للألفية في العراق، ٢٠١٠، الهدف الإنمائي الرابع للألفية: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

(١٢) المصدر السابق نفسه، الهدف الإنمائي الخامس للألفية: تحسين صحة الأم.

(١٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(١٤) عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات - القيود والتحديات في: العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٨٣.

(١٥) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(١٦) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨، ص ٥٠٦ - ٥٣٢.

(١٧) جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني ٢٠١٠ - ٢٠١٤، ص ٢٤.

(١٨) للمزيد حول أثر الحصار الاقتصادي على التعليم في العراق يُنظر: عباس ناجي جواد، دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٠٥، ص ٦٢ - ٧٨.

(١٩) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

- (٢٠) فريق الأمم المتحدة القطري في العراق ووزارة التخطيط/ حكومة العراق، مصدر سبق ذكره، الهدف الإنمائي الثاني للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- (٢١) تم اعتماد الأرقام الواردة على جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الباب التاسع: إحصاءات التربية والتعليم، جدول (3/9).
- (٢٢) جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (٢٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٠.
- (٢٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٠.
- (٢٥) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.
- (٢٦) ينظر: بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، المطابع المركزية، عمان، ٢٠٠٩.
- (٢٧) المصدر السابق نفسه، ص ٦٥.
- (٢٨) المصدر السابق نفسه، الإطار (١.٣) ص ٣٩.
- (٢٩) الأرقام الواردة تم الاعتماد عليها بالرجوع الى بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سبق ذكره، (الملحق الإحصائي ١) ص ١٨٥.
- (٣٠) المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤.
- (31) James Hackett, *The Military Balance 2010: The Annual assessment of global military capabilities and defence economics*, The International Institute for Strategic Studies (IISS), 2010, P 235.
- (٣٢) بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.
- (٣٣) معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام المتاحة على الموقع: www.sipri.org.
- (٣٤) جمهورية العراق، إقليم كردستان - العراق، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة التخطيط، هيئة إحصاء الاقليم، المجموعة الإحصائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٧، ص ٦٠.
- (٣٥) صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ١٤٧.
- (٣٦) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - أربيل - بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٧.